



الشيخ حسن يوسف: المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس في الضفة الغربية، عضو لجنة القوى الوطنية والإسلامية، وشارك في اجتماعات القيادة الفلسطينية ممثلاً عن حماس. اعتقل لفترة تزيد عن ٨ سنوات في سجون الاحتلال كان آخرها خلال انتفاضة الأقصى حيث أمضى ما يزيد عن عامين في السجن. أبعده إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢ لمدة عام. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الدعوة وأصول الدين من جامعة القدس في عام ١٩٨٢، كما أنه يترأس قسم الزكاة في وزارة الأوقاف، وهو موظف في وزارة الأوقاف منذ ٣٢ عاماً.

شارك في العديد من المؤتمرات وورشات العمل في مواضيع الانتخابات والنظام السياسي، كما له العديد من المقالات والأوراق البحثية التي تعالج الوضع الفلسطيني.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

### مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

#### فريق العمل

د. خليل الشقاقي، د. سمير عوض، أيوب مصطفى،  
جهاد حرب، عائشة مصطفى، علاء خلوح

كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤

[http://www.pcpsr.org/arabic/  
domestic/books/2004/jihadharb.pdf](http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/jihadharb.pdf)

## نتائج الانتخابات البلدية واتجاهات التصويت في الانتخابات التشريعية

### الشيخ حسن يوسف

عقدت ورشة العمل الخاصة بموضوع "نتائج الانتخابات البلدية واتجاهات التصويت في الانتخابات التشريعية" في مقر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٥، وحضر الورشة عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين والمهتمين وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد ترأس الجلسة د. خليل الشقاقي مدير المركز، وقدم الشيخ حسن يوسف عرضاً للموضوع المطروح في ورشة العمل، ثم فتح باب النقاش.

الدكتور خليل الشقاقي: ستجري خلال هذه الورشة مناقشة موضوع الانتخابات على ضوء نتائج الانتخابات المحلية التي أظهرت أن حركة حماس هي التنظيم الأبرز وهناك احتمال كبير بان تفوز حماس في انتخابات المجالس المحلية في شهر مايو أيار القادم، وإذا نجحت حماس بالفعل في هذه الانتخابات فقد يعزز ذلك ثقة حماس بنفسها، وقد يؤثر على رأي الشارع أيضاً في الانتخابات التشريعية. علماً أن استطلاعات الرأي المتكررة تظهر أن حركة فتح تكتسب قوة متزايدة في الشارع.

يفتقر الجميع للمعلومات حول كيفية تصويت الناخب في الانتخابات التشريعية رغم المعلومات التي نستقيها من استطلاعات الرأي. وما نعرفه انه في الانتخابات الرئاسية كانت موضوعات السلام والاقتصاد هما الموضوعان الرئيسيان، والانتخابات تأثرت بشكل كبير بتوقعات الناس حول الأقدار على قيادة الفلسطينيين في المرحلة القادمة التي أبدى الناس فيها رغبة في عملية السلام وتحسين الوضع الاقتصادي.

كان من الواضح في انتخابات الهيئات المحلية أن المواطنين لا يتتخون ممثلين لتحسين الوضع الاقتصادي أو للتأثير على عملية السلام، وإنما كان العامل الأساسي هو مدى نزاهة ونظافة المرشحين، وكان الانطباع السائد أن مرشحي فتح ضعيفون من هذه الناحية، ومرشحي حماس أقوياء جداً من هذه الناحية.

كيف سيكون تأثير هذا الوضع على الانتخابات التشريعية؟ في الانتخابات التشريعية سيكون للبعدين السابقين تأثيراً على الانتخابات من خلال نظام التمثيل النسبي فهو الأفضل بالنسبة لفتح على اعتبار أن الناخبين في هذا النظام قد يقررون بناءً على اعتبارات السلام والوضع الاقتصادي أكثر من تركيزهم على موضوع النزاهة الشخصية للمرشحين أنفسهم. ومن الممكن بالتالي أن تغير حماس من رأيها وتؤيد النظام الانتخابي القائم، حيث ينتخب المواطنون أشخاصاً معينين وفي هذه الحالة قد تعود النزاهة إلى وجه الصدارة ومن ثم تكسب حماس في الانتخابات.

كانت حالة التفرد في صنع القرار من الأسباب التي دعنا إلى عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية حماية لحقوق شعبنا الفلسطيني، رغم وجود دراسة ومبررات أخرى في الحركة تبرر عدم الاشتراك في الانتخابات الرئاسية كونها مجتزأة أولاً فضلاً عن التفرد في القرار وهو الأمر الأساس. وتعتبر حركة حماس أن مهمة الانتخابات الرئاسية ووظيفتها تكميلية لمراحل سابقة ووظيفتها سياسية، إضافة إلى الطرف الذاتي والإقليمي والمحيط والدولي كلها تحول دون أن نكون في هذا الموقع لنستكمل مثل هذا الأمر. فنحن لا نريد أن نضيف قيوداً جديدة على الشعب الفلسطيني، خاصة أنه لا يوجد حتى هذه اللحظة على أجندتنا أن نكون مفاوضين مع الطرف الإسرائيلي، حماية للواقع الداخلي الفلسطيني وللجبهة الداخلية الفلسطينية حيث ترفض حركة حماس أن تطرح نفسها كبديل سياسي أو تفاوضي، لأن ذلك سيؤدي إلى إشكال في الواقع الفلسطيني. يريد الجميع أن يأخذ الصلاحيات ولو أدى ذلك إلى إشكال داخلي. فكيف لو جاءت حركة مثل حركة حماس وأرادت أن تزاحم في هذا الواقع فإن تداعياته ستكون كبيرة على الواقع الفلسطيني فكان تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتوفير حاجات كثيرة على الشعب الفلسطيني، وهذا الموقف بتقدير هو موقف يسجل لحركة حماس، فكان قرارها بعدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

قررت حركة حماس المشاركة بالانتخابات البلدية والقروية رغم الانتقائية والمقاييس والمعايير التي استخدمت في الدورة الأولى من هذه الانتخابات، اختيرت هذه المواقع لأنه تكمن فيها قوة فتح، وللعلم فإن القائمة الجديدة للمجالس التي ستتم فيها الانتخابات في المرحلة القادمة انتقائية وضعت من قبل الأخوة في فتح، وطرح في الشارع قبل تقديمها بشكل رسمي، وطلب منا أن نختار أيضاً ولكننا نرفض فكرة الاختيار بعزل عن القوى الأخرى.

ترغب حماس في إحراء الانتخابات المحلية في جميع المجالس البلدية والقروية دفعة واحدة، فمبرر الاحتلال غير مقبول للتجزئة، فكلنا تحت الاحتلال، فهناك مجالس في منطقة C وجرى فيها انتخابات فلماذا لا تجرى في المجالس في منطقة B، فلا يوجد ما يمنع مانع إلا إذا كان وراء ذلك هدف معين. وبالتالي هذه الطريقة الانتقائية من وجهة نظرنا طريقة خاطئة، وبالرغم من ذلك قررنا المشاركة وجاءت مشاركتنا في الانتخابات البلدية لأنها ذات وظيفة ومهمة خدمية. وكان للجانب السياسي دور مؤثر على قرار هذا الشعب في كل اتجاهاته وحركته فهناك تأكيد سياسي لتتظيم معين في الانتخابات المحلية وهو أمر واقع، إلا أن التقدير العام هو أن هذه المجالس هي ذات وظائف خدمية فقط ولذلك نحن نريد أن نبقي على تماس مباشر مع حياة المواطن اليومية، ومع احتياجاته وبالتالي كانت المشاركة في الانتخابات البلدية والقروية.

الشيخ حسن يوسف: لا يختلف اثنان انه كان هناك دعوة لقوى الشعب الفلسطيني ومن كل الشرائح المهتمة ومن كل إنسان فلسطيني لديه غيرة وحرقة على الواقع، كان الكل يدعو أن إلى الانتخابات كونها الوسيلة التي يختار الناس من خلالها بحرية كاملة من يعرف أمورهم في مختلف القضايا ومختلف الجوانب، وبغض النظر عن هذه الانتخابات والموقع الذي يدعى الناس للانتخاب فيه. ففي هذه الفترة دعت كل القوى وبما فيها حماس أن تكون هناك على الأقل انتخابات بلدية، وقد عدنا أكثر من مرة من خلال المتحدثين الرسميين باسم السلطة، ومن خلال وزير الحكم المحلي الأسبق صائب عريقات بأنه ستكون هناك انتخابات في هذا الموعد أو ذاك ولكن ولم تتم الانتخابات. وفي ظل المتغيرات الأخيرة وخاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات رحمه الله، وجدت أصوات جادة تدعو في هذا الاتجاه مع أنه كان هناك أيضاً قبل وفاة الرئيس نية فلسطينية واضحة بضرورة إجراء الانتخابات ولكن تم الأمر بشكل عملي بعد وفاة الرئيس رحمه الله.

وجهت حماس الدعوة كبقية القوى الأخرى بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتكون انتخابات شاملة لكل المؤسسات الفلسطينية لتشمل مؤسسة الرئاسة والمجلس التشريعي والهيئات المحلية على حد سواء، حتى يكون التغيير شاملاً وحتى يكون هناك شيء ملموس من المواطن الفلسطيني. كانت الانتخابات أو الدعوة لها وطريقة إعدادها والترتيب لها من كافة الجوانب بقرارات من طرف واحد وعدم أخذ رأي المجموعة الفلسطينية في هذه القضية، فكان القرار بان تكون هناك انتخابات رئاسية بمفردها، وكان هناك قرار أيضاً بان تكون انتخابات المجالس القروية والبلدية مجزأة تختار بمقاييس ومعايير معينة ثم تجري انتخابات المجلس التشريعي التي أعلن عنها لاحقاً.

رفضت حماس الطريقة التي قامت عليها العملية الانتخابية وكيفية اتخاذ القرار. كان هذا من بين الأسباب التي جعلت حماس ترفض المشاركة في الانتخابات الرئاسية، هو لقطع الطريق عملياً على حالة التفرد في القرار الفلسطيني، فلم يعد مقبولاً في الواقع الفلسطيني التفرد في القرار الفلسطيني وفي أي جانب منه ويجب إشراك مجموع القوى الفلسطينية في قرار الانتخابات.

وإذا كان الشعب الفلسطيني ضعيف لدرجة أنه لا يستطيع مواجهة المخاطر المحدقة به محلياً وخارجياً فمن باب أولى أن يكون أضعف إذا ما كان يواجه هذه المخاطر بمفرده بغض النظر عن وضعه وعن حجمه.

سعى الاحتلال الإسرائيلي جاهداً لإيجاد عملية اصطفا على مستوى الدول والتكتلات لتثبيت وترسيخ وجوده فيها، فيما كنا نحن نسير بالاتجاه المعاكس، أي أننا كنا نسعى لإخراج القضية الفلسطينية عن بعدها الأعماق، العربي القومي أو الإسلامي، عندما قاتلنا من أجل القرار الفلسطيني المستقل.

التعادل كان يتم البحث عن أي من الأشخاص الستة يمثل حلقة اضعف ويتم نقله من موقع إلى آخر، ويوضع أمام أعضاء من اللجنة المركزية بشكل مباشر ويرغبوا ويرهبوا. وحدث هذا الأمر تحديدا مع الأخوات في أكثر من موقع ولكنه لم ينجح، ولا أريد أن أذكر أسماء في هذا المجال، ولكن إذا طلب ذلك سوف أذكر الأسماء ومن الأشخاص المساهمين في ذلك.

وقد قام وزير الحكم المحلي بعد الانتخابات البلدية بإرسال كتب موجهة لبعض البلديات مثل بلدية بديا التي فازت بها حركة حماس، ولكن لأن الفائزين كانوا من ٥-٦ مثلا كان كتاب رسمي من وزير الحكم المحلي يرى انه قد تقتضي المصلحة إضافة عضوين آخرين لكل مجلس بلدي، ولا يكون هذان الشخصان من القوائم التي شاركت. حتى يتم إحداث تعادل مع الفائزين من الحركة، ومن ثم يكون التصويت على رئيس البلدية لصالح الطرف الثاني. علما انه صدر قرار قبل الانتخابات بفترة لتعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية، بأن لا يكون انتخاب رئيس البلدية بشكل مباشر من الجمهور وإنما يتم انتخابه من قبل الأعضاء أنفسهم. وهو خلل سبب مشكلة خاصة للحركة في ٦-٧ مجالس لأن ممثلي الحركة كانوا فيها رقم واحد.

حدثت حالة الاستقطاب التي أثرت على حرية الانتخابات ونزاهتها، فيجب أن تحترم النتائج واختيار الناخبين وعدم البحث عن وسائل أخرى للتلاعب في النتائج النهائية ومحاوله التظاهر بالفوز في بعض البلديات.

حصل في بعض المواقع كما حصل في عرابة تحديدا كان هناك قائمتين، قائمة فتح وأخرى مستقلة محسوبة على الحركة، ثمانية منهم مرشحين عن الحركة وثلاثة من الأخوة في كتائب شهداء الأقصى انضموا للقائمة بسبب خلاف حصل مع فتح، وبعد اعلان النتائج لم تحصل قائمة فتح على أي صوت والقائمة الأخرى نجح منها فقط المرشحين الثمانية المحسوبين على الحركة أما الثلاثة الآخرين فلم ينجحوا أيضا وإنما نجح مستقلون آخرين، وتمت تهنتهم في الصحف.

وذهب مسلحون في منتصف الليل إلى الفائزين الثمانية، وهددوهم واحدا واحدا حتى يقوموا بنفي تبعيتهم للحركة في الصحف، ويؤكدوا على تبعيتهم لحركة فتح والا تعرضوا لما لا تحمد عقباه، الأمر الذي دفعهم إلى نشر نفي تبعيتهم للحركة في الصحف في اليوم التالي.

يجب الإشارة إلى نقطة جيدة في موضوع الانتخابات المحلية وهي أن الدول الأوروبية التي تقدم دعم للمشاريع في المجالس البلدية تشعر بالقلق من أن ممثلي حركة حماس المدرجة على قائمة الإرهاب فازوا في الانتخابات فكيف سيتم التعامل معهم.

كانت المشاريع المقدمة من الجهات المانحة للمجالس التي تسيطر عليها الحركة خلال الشهر والنصف الماضي من الانتخابات مشروع في بديا فقط، وذلك ينسحب على المشاريع المقدمة من السلطة أيضا. تضع وزارة الحكم المحلي بعض العراقيل أمام المجالس المنتخبة التي تسيطر عليها الحركة. فمثلا تم الطلب من البلديات

لماذا حققت حركة حماس فوزا وتحديدا في قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية؟ ولماذا يثق الناس بحركة حماس؟

حققت حركة حماس الفوز لأنها تشرف وتدير مؤسسات اجتماعية وخيرية. هذه المؤسسات الاجتماعية والخيرية التي هي على تماس مباشر مع المواطن رغم المتابعات الأمنية لها سواء في عهد الاحتلال أو بعد مجيء السلطة الفلسطينية لكل اغورة تدخل لهذه المؤسسات. لم يكن بيت المال له علاقة في يوم من الأيام بحركة حماس، وإنما يمثل تيار إسلامي، وليس كل من هو في التيار الإسلامي هو مؤطر في حماس، إلا انه وخلال عدة سنوات وأرصدة بيت المال تبحث حرفا وحرفا ولم يجدوا أي مخالفة. وحتى المؤسسات الخيرية والاجتماعية الأخرى كلجان الزكاة وغيرها تم متابعتها إداريا وماليا لإيجاد أي مخالفة في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، ولمحاولة إيجاد أي صلة بالجناح المسلح لحركة حماس بها، فلم يستطيعوا أن يأتوا بدليل واحد على ذلك.

تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تديرها حماس بصرف الأموال في الهدف الذي جمعت من أجله الأموال ويمكن ملاحظة ذلك بالورق والأدلة ومراقبة المحاسبين ومراقبة الأجهزة الأمنية إسرائيليا وفلسطينيا وأحيانا أمريكيا. لأن بعض هذه المؤسسات بدا يأتيتها دعم من مؤسسات خيرية خارجية مثل مؤسسة الأراضي المقدسة مثلا التي جمدت أرصدها في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. وفي بعض البلديات المعينة سابقاً (تحديدا بلدية قبلان) وأدعو حضراتكم لزيارتها للتعرف على إنجازاتها رغم الإمكانات البسيطة ورصيدها الآن قرابة مليون ونصف شيكل بعد كل ما قدمته، فجميعها جهود ذاتية، وهي معقل من معقل حماس.

يثق الناس كثيرا بحركة حماس ومؤسساتها ولذلك كانت نتيجة الانتخابات، نحن نحترم الجميع ونعتقد أن جميع التنظيمات لديها مؤسسات تتمتع بالنزاهة والشفافية، وفيها أيادي أمينة.

كان جانب الثقة عنصرا مهما في إقبال الناس على الحركة واختيار مرشحيتها، مع انه في تقديري ٩٨٪ من مرشحي الحركة ليس لهم علاقة بإطار حركة حماس التنظيمي، جميعهم شخصيات اعتبارية لها احترامها وحضورها في الشارع الفلسطيني، وكان الرأي في حركة حماس أن من المناسب وجودهم في هذا الموقع وقدم لهم التأييد والرعاية وتم وضع برنامج كان لهم مساهمة كبيرة في صياغته ولم يمل عليهم، كما في معظم المواقع كانت الجهود ذاتية وليست مركزية بعيدا عن أي فرض أو قيد من هنا أو هناك.

وقد وصل الحركة حماس بعض القضايا التي تتعلق بالانتخابات البلدية وبعض التداعيات السلبية مثل حالات الاستقطاب التي حدثت بعد الانتخابات في الضفة الغربية.

أعلنت النتائج في الدورة الأولى لانتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية وكان على سبيل المثال ٦ محسوبين على حركة حماس و٥ محسوبين على حركة فتح، ومن اجل التأثير وتحقيق

## النقاش

د. خليل الشقاقي: اسمح لي أن أتوجه لك بالسؤال الأول، إذا افترضنا أن حركة حماس شاركت في الانتخابات وان حماس حصلت على عدد من المقاعد التي تؤهلها لتشكيل حكومة بالائتلاف مع قوى أخرى أو مستقلين، فهل تقترح على حركة حماس أن تشكل حكومة مع مستقلين وفي حالة كان الجواب لا، فهل ستقترح شخصياً على حركة حماس أن تشترك في حكومة تقودها حركة فتح فيما عرضت عليها فتح عدد من الوزارات مثل وزارة الحكم المحلي فهل ستنصح حماس في المشاركة في ائتلاف من هذا النوع؟ وفي البداية هل ستنصح حماس بتشكيل حكومة؟

الشيخ حسن يوسف: أنا ضد أن تكون الحركة الإسلامية في أي موقع من مواقعها القوة رقم واحد، ولكن يمكن المشاركة مع ائتلاف من قوى ومن أفراد وشخصيات مستقلة واعتبارية، لأن بروز الحركة الإسلامية كقوة رقم واحد في أي موقع قد يجعل عدة مراكز من مراكز اتخاذ القرار في العالم معنية بإفشال الحركة وإفشال مشروعها.

ولنأخذ العبرة من نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا السابق فما فعله في فترة وجيزة لم تفعله أي حكومة تركية سابقة أو لاحقة، حيث عمل على تسديد الديون بمعدل مليار دولار كل ٣ أشهر ورفع رواتب الموظفين بمعدل ٣٠٠٪ كما قطع المخصصات الإضافية التي كانت تحول للبرلمان والحكومة. كما قام ببناء نظام اقتصادي لثمانية دول إسلامية حديثة الاستقلال، بحيث أصبح التبادل التجاري السنوي بينها يصل إلى ٤٠٠ مليار دولار، وكل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل على الفور وتدفع الجيش لإسقاطه وسجنه ٥ سنوات، ثم منع من الحديث في السياسة.

لذلك أنا ضد أن تكون حماس أو أي قوة إسلامية رقم واحد في أي موقع وان كان عليها أن تسعى لذلك، فالمسألة ليست مسألة إبراز الذات وإنما الحرص على الحقوق والمصلحة العامة، فأينما تكمن المصلحة العامة لا بد أن تذوب الذات معها. وتستطيع الحركة التحكم في هذه المسألة من خلال تحديد حجم مشاركتها من خلال المشاركة مثلاً بـ ٣٠٠ مرشحاً بدل التقدم بعدد كامل من المرشحين، أو من خلال المشاركة في ائتلاف مع عدد من القوى الأخرى والمستقلين.

أعتقد انه من السابق لأوانه الحديث عن مشاركة حماس في الحكومة أو عن تشكيلها لحكومة، وان كان هناك حديث سابق مع الحركة. وقد أكد الأخ خالد مشعل أن هناك دعوة إلى إيجاد توافق وبرنامج سياسي فلسطيني متفق عليه من كل القوى ومن ضمنها حماس، بضرورة تشكيل قيادة تكون بمثابة الوجه والهيئة العليا للبحث في كل ما يستجد في الواقع الفلسطيني محلياً

أن يتم إحصاء الموظفين المتخلفين عن تسديد التزاماتهم المالية للبلديات والمجالس وتزويدها للوزارة، حتى ترفع إلى وزارة المالية لخصمها من رواتبهم، فرفعت هذه التقارير، ولكن تم إعادتها في بعض المواقع إلى هؤلاء الموظفين لإظهار أن ذلك تصرف من قبل حماس، وهذا أسلوب لإثارة إشكاليات مع الجمهور.

أما بخصوص انتخابات المجلس التشريعي ففي رأيي الخاص لم يعد مقبولاً من أي كان أن يستمر الواقع الفلسطيني كما هو، بل يجب على جميع القوى الفلسطينية أن تساهم في عملية التغيير.

تنتظر حركة حماس الوقت المناسب لإعلان موقفها من المشاركة في الانتخابات التشريعية، فالموقف أتخذ منذ أسبوعين، وما أستطيع أن أقوله أن الأمور تسير في هذه القضية تحديداً في الاتجاه الصحيح. وفي تقديري أن المسؤوليات الملقاة على عاتق حركة حماس تحديداً وعلى كل القوى الفلسطينية، تحتم على الجميع أن يأخذوا دورهم في الحياة العامة وان يشاركوا بكل جهودهم وطاقاتهم وبكل مكوناتهم في هذا الاتجاه، وفي سبيل أن ينهض الجميع بهذا الوطن.

تعتبر المرحلة القادمة هي مرحلة الحسم فيما يسمى بالحل النهائي، وبالتالي لا يجوز أن تترك فيها الأمور لطرف دون سواء يحدد مسار الشعب الفلسطيني ولا بد من جهة تقوم بفرملة هذا الواقع.

تهدف حركة حماس من خلال مشاركتها في الانتخابات سواء المحلية أو التشريعية تقديم جهد الحركة وضمه إلى الجهود الأخرى حتى تكتمل المسيرة بشكل مشترك، فهدفنا ليس مزاحمة أي تنظيم. يجب على كل الأطراف خاصة الأخوة في فتح أن ينظروا إلى هذه القضية بحسن نية وليس كعامل توتير وهو ما سينعكس على الواقع الفلسطيني.

تبحث الحركة الآن عن بعض التفاصيل تمهيداً لمشاركتها في الانتخابات مثل قانون الانتخابات، والعملية الانتخابية من أولها إلى آخرها. يجب أن تكون العملية الانتخابية مفتوحة للجميع بلا استثناء حتى يتم استشعار الشفافية والنزاهة في هذه الانتخابات، كما أن موضوع شكل القائمة التي ستشارك فيها الحركة إذا قررت المشاركة، فهل ستخوض الانتخابات بقائمة باسم الحركة أو بقائمة إئتلافية مع قوى أخرى أم ستدعم مرشحين معينين، هل ستكون المشاركة في إئتلاف عريض أم إئتلاف ضيق؟

يجري داخل حماس دراسة وبحث لجميع الأمور السابقة، ليكون التحرك وفق أين تكمن مصلحة الشعب الفلسطيني، كان يوجد تقديرات حول الانتخابات الرئاسية انه إذا خاضت الحركة هذه الانتخابات أو دعمت أي من المرشحين مع قوى أخرى إذا كان هناك تفكير بالتحالف، حيث كان هناك مجالاً لأن يفوز المرشح المدعوم من قبل الحركة بالرئاسة.

قدمت حركة حماس مصلحة الشعب الفلسطيني على المصلحة الذاتية، رغم الثمن الباهظ، والمعاناة التي أصابت الحركة، بالإضافة إلى القوى الأخرى وان كان الضغط على الحركة هو الأشد.

زيد أبو زياد: هذا الأمر اخذ نقاش كثير ونحن في المجلس من وضع القانون الأول الذي كان فيه انتخاب رئيس المجلس يتم بطريقة مباشرة، ولكننا وجدنا من تجارب دول أخرى أن هذا يمكن أن يخلق إشكالات خاصة في المرحلة الحالية. فإذا كان لدينا رئيس مجلس منتخب ولم يستطع الانسجام مع المجلس سوف يدعي انه رئيس منتخب ويعمل بمفرده ولن يستطيع العمل مع المجلس. ونحن نريد أن يكون هناك انسجام داخل المجلس ولذا وضعنا آليتين الأولى أن ينتخب الرئيس من بين الأعضاء بالأكثرية البسيطة، وللمحافظة على استقرار المجالس تم وضع آلية أخرى وهي انه لا يجوز تنحية رئيس المجلس إلا بأغلبية الثلثين، حتى لا يحدث خلاف بين الأعضاء والرئيس كل يوم ويتغير رئيس المجلس وهذا هو اجتهادنا في المجلس التشريعي.

ملاحظة أخيرة موضوع الانتخابات التشريعية أود أن اقتبس من حديثك (انه لا يجوز لأي جهة في هذه المرحلة أن تنتحي) وقلت أيضاً (أنا مقبلين على مرحلة مصيرية حاسمة ولذلك لا يجوز ترك طرف واحد يحسم المواضيع) وهذا الحديث وبأبسط المفاهيم يشير إلى أن الحركة سوف تشترك في الانتخابات، فلماذا نبقي نتحدث عن عدم اتخاذ قرار نهائي حول المشاركة في الانتخابات؟

د. حازم عرفات: أود الحديث حول موضوع إجراء الانتخابات سواء للمجالس المحلية ومن ثم التشريعية، وللأسف نتحدث عن الانتخابات ولكن هناك صورة ضبابية غير واضحة، لأنه وفقاً للقانون، من المفروض أن يصدر مرسوم رسمي قبل ٣ شهور من موعد إجراء الانتخابات، ولا يكفي الحديث عن صدور مرسوم رسمي بالمرحلة الأولى التي تمت لأنه لم تحدد مواعيد الانتخابات للمجالس الأخرى، ولا نستطيع الحديث عن إجراء انتخابات في رام الله بالاعتماد على مرسوم رسمي صدر قبل ٦ شهور. يجب أن يتم تبليغ بلدية ما بموعد إجراء الانتخابات وفقاً لقانون انتخاب الهيئات المحلية الذي يتحدث عن مرسوم يصدر قبل ٣ شهور فحتى الآن لم يصدر مرسوم لإجراء الانتخابات في المرحلة القادمة، وهو ما يعني توفر المقدرة لدى أي مواطن أن يطعن بإجراء الانتخابات بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٥ لأنها تخالف القانون وهي قضية أساسية يجب الانتباه لها.

زيد أبو زياد: اسمحوا لي أن أشير إلى معلومة في هذا المجال ففي حديث لي مع وزير الحكم المحلي وعدد من أعضاء لجنة الانتخابات العليا للحكم المحلي أشرت انه إذا كانت الانتخابات ستجرى في ٥/٥/٢٠٠٥ يجب الإعلان عنها اليوم والا فان ذلك سيؤدي إلى تغيير الموعد المحدد لها، ولكن كل الترتيبات تمت والمواعيد حددت، وتم الاتفاق على إصدار القرار اليوم بمواعيد الانتخابات وأسماء البلديات.

د. حازم عرفات: قضية أخرى تتعلق بعوامل الفوز في الانتخابات فقد تحدث الشيخ حسن أن ٩٨٪ من الأشخاص الفائزين في القوائم هم ليسوا مؤطرين في حماس، وأنا اتفق معه في هذه القضية كون الانتخابات المحلية هي بالأساس خدماتية، والذي

وخارجيا وان يكون في سلم اولوياتها ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، وتصويب كل أشكال الخلل الذي أصاب كل مناحي الحياة وهناك مجال للتوافق على برنامج من هذا النوع.

تبقى المشاركة في ظل الوضع الحالي وبهذا الشكل غير ممكنة ليس لأن تنظيم معين هو الذي يدير الأمور، إضافة إلى تشكيلة الحكومة والحزبية الضيقة. وبنفس الوقت على جميع القوى أن لا تبقى صامتة.

زيد أبو زياد: تحدثت عن قرار لوزير الحكم المحلي بإضافة عضوين إلى المجالس المحلية فهل يمكن أن توضح ذلك، وهل تم إضافة أعضاء جدد للمجالس المنتخبة؟

الشيخ حسن يوسف: صدر كتاب رسمي بتاريخ ٧/٢/٢٠٠٥ ووصل هذا الكتاب إلى بلدية بديا ويشير إلى أن لوزير الحكم المحلي الحق بإضافة عضوين إلى المجلس المنتخب إذا رأى أن المصلحة تقتضي ذلك.

زيد أبو زياد: قانون انتخاب الهيئات المحلية لا يعطي أي حق للوزير ولا لمجلس الوزراء إضافة عضو واحد إلى المجالس المنتخبة.

الشيخ حسن يوسف: أتمنى ذلك ولكننا رفعنا هذا الكتاب إلى الأخ أبو مازن في لقاء معه في غزة وأكد الأخ أبو مازن أن هذا الأمر يعتبر لاغ ولن يتم، ولكن بالنسبة لنا هذا أمر رسمي وورد في كتاب رسمي والأصل أن يتم إلغائه بكتاب رسمي.

زيد أبو زياد: لا يمكن أن نحكم على الكتاب قبل أن نرى الصيغة التي كتب بها ولكني أؤكد أن القانون لا يسمح لأي احد أن يضيف أي عضو إلى أي مجلس دون انتخابات. كما أنني لاحظت في حديث الشيخ حسن نغمة اتهام لوزارة الحكم المحلي وأنا لست في معرض الدفاع عن الوزارة ولكن في إشارتك إلى توقف المساعدات الأوروبية للمجالس المنتخبة، ولكن هل تم فحص إن كان هذه التوقف حصل في كل المجالس لعدم وجود برامج مساعدات في هذه الفترة أو أن توقف المساعدات حدث فقط في المجالس التي فازت بها حماس؟

فالموضوعية مهمة جدا، فأنت تشير إلى أن الوزارة تضع بعض العراقيل أمام المجالس المنتخبة، وهذا الأمر يحتاج إلى تحقق، ولا نستطيع في جلسة كهذه أن نلقى الاتهامات جزافاً، فإذا كنت ستقدم اتهام لا بد من إبراز الدليل عليه.

الشيخ حسن يوسف: ما نمتاز به كحركة ونسلك به هو الصدق وشعبنا يعلم صدقينا، فقبل أسبوعين جاء كل الأخوة المنتخبين إلى مكتبي وقالوا لي عن هذه التجاوزات، وهذه ليست اتهامات جزافية فنحن مأمورين بالعدل وان نعط الناس حقوقهم حتى ولو كانوا كافرين، فكيف إذا كانوا إخواننا (ولا يجزمنكم شنتان قوم إلا تعدلوا، اعدلوا هو اقرب للتقوى). وكثيراً من الأمور تحدث في مؤسسات السلطة لا يعرف بها حتى الوزراء أنفسهم فنحن جميعاً مغيبين.

مقبولا، ولماذا قررت حماس الآن تحديداً أن تدخل الانتخابات، فهل لدى حماس قرار استراتيجي بالتحول إلى حزب سياسي مثلاً أو الانتقال من الكفاح المسلح إلى النضال الجماهيري. كذلك هناك تناقض بين مقاطعة الانتخابات الرئاسية والحديث عن عدم القبول بموقف المتفرج فالمقاطعة هي عملياً تصويت لصالح طرف معين في الانتخابات؟ فعدم المشاركة هي مشاركة بشكل أو بآخر، فهناك تناقض يحتاج إلى تفسير.

وأخيراً ما هو انعكاس مشاركة حماس في الانتخابات على موقفها من دخول منظمة التحرير الفلسطينية.

وفاء عبد الرحمن: من الواضح أن القراءة للانتخابات المحلية من الفصائل قراءة خاطئة ولا يجب أن نأخذ بها، ذلك أنه كلما كانت الانتخابات محلية كلما كان التصويت عائلي وشخصي أكثر منه سياسي وفصائلي، ومن ثم التصويت لأشخاص معينين في قائمة ما لا تعني التصويت لفصيل ضد آخر، والإعلان من حماس وفتح بأنها فازت بعدد مقاعد معين هو خداع للرأي العام الفلسطيني.

الأمر الآخر هو أن هناك وجهة نظر محلية تشير إلى أن قرار حماس بالمشاركة في الانتخابات المحلية كان قراراً خاطئاً ولم يدرس استراتيجياً لأن البلديات تحمل أعباءً وديون كبيرة جداً، وأي جهة ستتولى إدارة هذه المجالس ليس لها أي مكسب وإنما خسارة فهناك مطالب خدماتية للجماهير والمجالس مثقلة بديون غير مسددة، وحماس ليست جمعية خيرية إلا إذا كانت حماس تمتلك المال لدعم أعضائها في المجالس التي فازت فيها بحيث تعمل على تغطية ديونها وتظهر أن هناك اختلاف في إدارة هذه المجالس.

أخيراً غابت وجهة النظر الأخرى ونحن أمام وجهة نظر واحدة وهناك معلومة أذكرها من خلال عملي في مؤسسة مفتاح خاصة على موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات فكانت أود لو تطرق الشيخ حسن للكوتا النسائية في المجالس المحلية وكيف تم استثمارها من قبل حماس.

ثم أن النساء في محافظة الخليل كن على وشك الانسحاب وبعضهن انسحب من الانتخابات بسبب تهديد كان يصلهن عبر التلفون، وبعض المرشحات أشرن أن التهديد هو من حماس كونهن مدعومات من اطر يسارية وقد حجبت أسماء المرشحات بناء على طلبهن كما رفضن تقديم شكوى رسمية بذلك رغم محاولة إقناعهن بذلك.

**علاء الحلوح:** في العام الماضي برزت دعوة شركاء في الدم شركاء في القرار من د. عبد العزيز الرنتيسي رحمه الله، والآن إلى أين وصل ذلك هل ما زال هناك بحث فيه في ضوء الانتخابات المحلية التي أظهرت للرأي العام الفلسطيني أن قوة حماس تتعاضد، وهل سيفرض ذلك على أجندة الحوار الوطني مع فصائل وقوى منظمة التحرير الفلسطينية. وهل سيؤثر ذلك على موقف حماس تجاه المشاركة في الانتخابات التشريعية كعامل معزز لخوض حماس الانتخابات التشريعية.

يحكم فيها أساساً شخصية المرشح ومدى تمتعه بالكفاءة والنزاهة وتاريخه. وابني على هذا الموضوع أن على القوى السياسية أن تترك المجالس المحلية والبلدية كونها خدماتية وإن لا تجعلها مجالاً للتنافس والتقسام والجدل حول من فاز هنا أو هناك لأن ذلك يضر بالعملية الخدمائية والبناء في المجالس، وسينعكس ذلك على المواطنين. فأتمنى أن ينظر إلى هذا الموضوع كقضية وطنية ولا يعني ذلك أن يشغل المناصب في المجالس أناس خارجين عن الصف الوطني وإنما الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات غير المؤطرة التي قد يكون لها فائدة كبيرة في هذا المجال.

أود أن أوضح موضوع آخر بصفتي أيضاً عضواً في مجلس بلدية البيرة وهي مشكلة حقيقية موجودة في كل المجالس، وهي غياب القانون الذي ينظم عمل موظفي وعمال الهيئات المحلية، حيث يتم التعامل معهم بأكثر من قانون في الوقت الحاضر، فهناك من يختار بعض الأحكام من القانون الأردني أو من أوامر الحكم العسكري أو من قانون العمل، ويتم ذلك بصورة مزاجية، وهناك مشروع قانون معروف على المجلس التشريعي منذ فترة طويلة ولم يقر حتى الآن، وهذه قضية مهمة ومرهقة للمجالس والعاملين فيها وأتمنى أن يتم حلها. قضية أخرى تتعلق بصلاحيات رؤساء البلديات، قانون الهيئات المحلية أعطى صلاحيات لرؤساء الهيئات صلاحيات واسعة جداً، فهذا القانون متخلف، والقوانين لا تحترم ولا يلتزم بها.

**مصطفى الساحلي:** كنت أتوقع بحث تأثير الانتخابات التي تمت على مستقبل القوى السياسية، وما هي أسباب النجاح أو هل تعكس هذه النتائج حجم القوى السياسية.

ومن إطلاعي على نتائج الانتخابات الأخيرة لاحظت بروز الانتماء العائلي للمرشحين حيث أنه في بعض المواقع كان 6 مرشحين من عائلة واحدة، ومن ثم لا تعكس الانتخابات انطباع سياسي وهو ما أكده الشيخ حسن حين أشار إلى أن 98٪ من المرشحين ليسوا مؤطرين من حماس وإنما تبنتهم حماس.

ظهرت حركة حماس كحركة في بعض الأحيان مقاومة إسلامية وأحياناً كحزب سياسي، ومرة تتمسك بمواقف متشددة كتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وأحياناً أخرى تدخل حماس ضمن اللعبة السياسية. أما حول التفرد بالقرار فحركة حماس كحزب سياسي طرحت قائمة واحدة في بعض المواقع بقصد التفرد بالقرار في هذا الموقع، ثم الحديث عن التحالف مع قوى أخرى وهو يعني التفرد بالقرار دون التحالف المعاكس.

أدعت حركة حماس أنها اتخذت قرار عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية بسبب الوضع العام الذي يشير إلى أنه من غير صالح الشعب الفلسطيني كسب الانتخابات من قبل حماس إذا ما هو الحل؟ وبالتالي لا أحد يعلم ماذا تريد حماس. هل هي حزب سياسي أم هي حركة مقاومة إسلامية، . . . الخ.

**د. حازم الشنار:** لفت انتباهي جملة ذكرها الشيخ حسن يوسف وهي "ما عاد مقبولاً موقف المتفرج" فمنذ متى كان موقف المتفرج

يمكن أن يكون مقبولا دوليا وإسرائيليا للدخول في العملية السلمية. وان تترك حماس الفرصة لانتخاب هكذا شخص للقيام بهذه العملية هو شكل من أشكال المسؤولية السياسية، وهو لا يعني أنها موافقة على أي اتفاق سلام أو اتفاق مرحلي يعقده أبو مازن ولذلك يمكن فرملته، فهي تفتح المجال لبدء العملية السياسية ثم تعمل على فرملتها.

**الشيخ حسن يوسف:** سمعت من البعض ما معناه أن حماس تريد المقاومة، وتريد المشاركة السياسية، وان تشارك في الانتخابات التشريعية، وشاركت في الانتخابات المحلية. ليس هذا هو الأمر فحماس لديها فكرتها ومشروعها الشامل، ولديها دوائرها المتعددة التي تختص بالعمل الخيري والاجتماعي والعمل المقاوم والعمل السياسي.

قررت قيادة حركة حماس ومنذ انطلاقتها في المقاومة عام ١٩٨٩ فصل العمل السياسي عن العمل العسكري المقاوم وعدم الخلط بينهما، وحتى لا تستهدف ضربات الاحتلال كل الجسم الحركي لحماس، ولذا لسنا طارئين على العمل السياسي، وكذلك العمل السياسي ليس بديلا عن شيء آخر أو إلغاء للمقاومة وإنما دائرة مكملة من دوائر عمل الحركة.

لا تعتبر المقاومة لدى حركة حماس هدف وإنما تكتيكات ينظر فيها فإذا كانت المصلحة تتطلب المقاومة تتم المقاومة، وإذا كانت المصلحة لا تتطلب ذلك فتتوقف المقاومة. ولهذا توجد الهدنة في الإسلام ومارسناها ودعونا لها مرارا ونحن مع ضبط الإيقاع، وليس هناك تناقض طالما يوجد مؤسسات وقرارات وتشاور في الحركة، وليس هناك قرار فردي أو قرار داخل وخارج أو معتدلين ومطرفين. وإنما تسير كل الأمور وفق نظام شورى في مؤسسات الحركة في الضفة والقطاع والسجون والخارج، ويدرس كل موضوع على مستوى الحركة ويأخذ بالرأي الغالب مهما كان مصدره في الداخل أو الخارج أو من السجون فالكامل يسير بتوازن ولا يغلب جانب على آخر إلا بما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.

وبالنسبة لموضوع الإعلان عن الموقف النهائي للحركة من المشاركة في الانتخابات التشريعية فهو موضوع تكتيكي للمشاركة أو عدمها تتطلب تبريرا لذلك وإقناع للجمهور بهذا التبرير، فالأمور تحتاج إلى قياس وتدقيق، ولكنني أشرت بشكل واضح إلى إمكانية المشاركة في هذه الانتخابات بشكل كبير ولكن يبقى الإعلان الرسمي في حينه، فنحن نمر بظروف صعبة في التحرك بسبب القيود الشديدة ونحن ملاحقين إسرائيليا وفلسطينيا أيضا، ولذلك فهناك عذر لنا في اخذ الوقت المطلوب لإعلان قراراتنا.

بالنسبة لسؤال هل هناك قرار للانتقال لحزب سياسي، لا يوجد قرار في حركة حماس للتحويل لحزب سياسي، فالمبررات لوجود حركة حماس ما زالت موجودة، مبررات المقاومة ما زالت موجودة، فالمقاومة في حركة حماس وفي جميع الأجنحة العسكرية تنتهي عندما ينتهي الاحتلال. وهذا لا يعني أنه لا يوجد مجال سياسي ومرونة للتعامل مع كافة القضايا وفي كل الاتجاهات والجوانب، فالسياسة جزء من عقيدتنا، وجزء من فكرنا، فليست المسألة طارئة على الحركة وليست الحركة طارئة

**الشيخ حسن يوسف:** بداية مشكلتنا مع النخبة مع شديد الأسف، وهو أمر تبلور من خلال متابعتنا لما كتبه الصحف على مدار أسبوعين في صحيفة الأيام وفي صحيفة الحياة وتصويرها أن نتائج الانتخابات خطر على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الفصائل. وكأن حماس قادمة من الخارج ولا تعيش الواقع الفلسطيني بكل تفاصيله، والعكس هو الصحيح فنحن على اتصال ونماس مباشر مع الشعب الفلسطيني وهو يعرفنا جيدا، ونحن أناس من العامة وللمعرفة الناس الدقيقة بنا تم اختيارنا.

فليماذا اختار الناس حماس بغض النظر عن فتح لماذا لم يختاروا قوا أخرى غيرها، فبعض القوى لم تحصل على مقعد واحد رغم حديثها عن أنها القوة المعارضة رقم واحد.

تحترم حركة حماس موضوع الكوتا، ونحن لم نصدر قرار الكوتا، وإنما وزارة الحكم المحلي ونحن أكثر من استفاد من موضوع الكوتا، فمن مجموع ٧٠ مرشحة كان هناك ٥٢ محسوبة على الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذا فانا استغرب أن يكون هناك تهديد للمرشحات، ولماذا الظن انه من حماس ولماذا لم يتم التهديد من مواقع أخرى. لماذا تصوير المشروع الإسلامي بأنه ضد المرأة، فلا يوجد فكر في الأرض أعطى المرأة ويعطيها أكثر مما يعطيها الإسلام، ويكفي أن النساء شقائق الرجال، بل إن موقف الإسلام أن بعض النساء الصالحات خير من طوابير من الرجال، فلماذا نقف موقف سلبي من مشاركة المرأة، ولدينا في مجالس الشورى في الحركة عنصر النساء. ومن عهد الرسول حتى في الدعوة السرية كانت المرأة مع الرجل، ونحن مع الكوتا الآن رغم أن موقفنا أن يفسح المجال للمرأة لتتخبط كما يتخبط الرجل.

وفي موضوع تقديم المساعدات الأوروبية لم أجد عن وقفها وإنما قلت أن بعض البلديات جاءها مشاريع بعد الانتخابات بأسبوعين، ولكن ممثلين رسميين أوروبيين أبدوا قلق واضح من فوز حماس في لقاء مباشر معي أنا شخصيا، كما وصلنا من بعض المثليات الأوروبية قلقها من تسلم حماس بعض المجالس البلدية.

لا يوجد تناقض بين مشاركة الحركة في الانتخابات البلدية وعدم مشاركتها في الانتخابات الرئاسية، من الواضح أن مهمة الانتخابات الرئاسية سياسية وتكميلية لاتفاقيات ومفاوضات سابقة لم تكن حركة حماس فيها. فلو أصبح الرئيس من حماس فهل على أجدنتها مفاوضات الإسرائيليين؟ وإذا كان على أجدنتها المفاوضات فهل تطرح حماس الآن نفسها بديلا للسلطة الفلسطينية؟ وهل إقليميا ودوليا حماس مقبولة في هذا الاتجاه؟

قرأت حماس الأمور بشكل دقيق ووجدت أن المصلحة العامة تقتضي أن نفوز في انتخابات الحكم المحلي، ولكن ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني أن نكون في موقع الرئاسة ولذا آثرنا المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهو موقف يسجل لحماس فهو موقف مسؤول.

**قيس أبو ليلي:** لا يمكن القول بان الذين انتخبوا أبو مازن انتخبوا الخيار السلمي، فانتخاب أبو مازن هو انتخاب لشخص

على العمل السياسي، فحماس تتعامل مع الية تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني في أي اتجاه .

حول سؤال القائمة الواحدة تعني التفرد؟ ليس بالضرورة ان تعني القائمة الواحدة التفرد، لأن هذه القائمة قد تكون ائتلافية، فقد سعت حماس لعدم التفرد، ففي القوائم البلدية وخاصة في الضفة الغربية لم تنزل الحركة بقائمة واحدة، مثلاً في بيتا وفي بيت فوريك قمنا باعداد قوائم أقل من العدد الكلي للأعضاء مع ان الحركة كانت قادرة على الفوز بمقاعد أكثر، ولكن رأينا أن المصلحة العامة تقتضي وجود أشخاص آخرين في المجلس البلدي، فنحن لا ننظر فقط إلى ذاتنا، وهذه الحقيقة بعيدا عن تسويق الذات. كما أن حماس هي ليست حزبا سياسيا، ولكن حماس تستشير أحيانا أشخاصا ذو علم ومعرفة خارج الدائرة الخاصة بحماس .

بالنسبة لمنظمة التحرير برنامج منظمة التحرير الفلسطينية متناقض مع برنامج الحركة . ولكن حصل موقف متقدم من الحركة منذ حوالي ٤ - ٥ سنوات، واصبحنا نقول منظمة التحرير الفلسطينية تصلح لأن تكون بيت جامع لكل الفلسطينيين ولكل أطراف الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية والقومية والديموقراطية . ونحن نؤمن بسياسة التحالفات والتحالف السياسي موجود لدينا ومفتوح . لكن هذه المنظمة المكبلة المغيبة غير الموجودة والتي تعاني خلل في كل شيء خاصة في مؤسساتها .

تدعوا حماس لصياغة سياسات جديدة، وان يتم بناء منظمة التحرير الفلسطينية على اسس صحيحة أسس ديموقراطية، بانتخابات حرة ونزيهة لشعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج . ونعني ما نقول الخارج قبل الداخل، وذلك لحفظ وحدة شعبنا، ونسأل لماذا أجري للشعب العراقي انتخابات في داخل العراق وخارجه؟ ونحن في المقابل يجب أن نصر ان تجري الانتخابات في الخارج حفاظا على وحدة الشعب الفلسطيني، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، وفي حال نظرنا للداخل وتناسينا الخارج يوجد خطر على وحدتنا كفلسطينيين وعلى وحدتنا الداخلية .

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء .

### المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين

تليفون: ٢٩٦ ٤٩٣٣ (٠٢)

فاكس: ٢٩٦ ٤٩٣٤ (٠٢)

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

http://www.pcpsr.org

### من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين  
العائدين إليها والباقيين فيها

(التقرير النهائي لمشروع تقدير احتياجات استيعاب  
اللاجئين في الدولة الفلسطينية)

د. حازم الشنار

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥

http://www.pcpsr.org/arabic/strategic  
/books/2005/hazem.pdf

النظام الانتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام  
السياسي والحزبي

عدنان عودة

آذار (مارس) ٢٠٠٤

http://www.pcpsr.org/arabic/  
domestic/books/2004/adnanodeh.pdf